معجم «مقاييس اللغة»

١ ـ اسمه:

جاءت تسميته في الصفحة الأولى من مخطوطته «**المقاييس في اللغة**»، وفي «**معجم الأدباء**» لياقوت (٤/ ٨٤)، و«**الوافي بالوفيات**» للصفدي (٧/ ٢٧٩)، و«**هدية العارفين**» للبغدادي (١/ ٦٩): «**مقاييس اللغة**»، ومثله في «**التدوين**» للرافعي (٢/ ٢١٧) إلا أنه قال: «**مقاييس اللغة**»، وفي «**أعيان الشيعة**» (٣/ ٦١): «**مقاييس اللغة أو أقيسة اللغة**».

٢ ـ معنى المقاييس[1]:

يعني ابن فارس بكلمة «**المقاييس**» ما يسميه بعض اللغويين بـ«الاشتقاق الكبير» وهو: أخذ كلمة من كلمة أو أكثر مع تناسب بينهما في اللفظ والمعنى.

وأهل اللغة يقسمون الاشتقاق إلى أنواع:

١ ـ الاشتقاق الأصغر ـ أو الصغير ـ: وهو ينحصر في مادة واحدة تحتفظ بترتيب حروفها، كتركيب: «سلم» فإنك تأخذ منه معنى: «السلامة» في تصرفه، نحو: «سلم» و«يسلم» و«سالم» و«سلمان» و«سلم» و«السلامة»...

٢ ـ الاشتقاق الأوسط: وهو اتفاق اللفظين في الحروف دون الترتيب، مثل: «سمي» و«وسم».

٣ ـ الاشتقاق الكبير: وهو انتزاع كلمة من أخرى بتغيير في بعض أحرفهما، مع تشابه بينهما في المعنى واتفاق في الأحرف الثابتة، وفي مخارج الأحرف المتغيرة، وذلك نحو: «حزر» و«عزر» و«أزر» فالمادة تقتضي القوة، والحاء والعين والهمزة جنسها واحد، ولكن باعتبار كونها من حروف الحلق.

---

(١) من مقدمة عبد السلام هارون لكتاب «**الاشتقاق**» لابن دريد ص (٢٦ـ ٢٨)، وانظر «**الفتاوى**» لابن تيمية (٢٠/ ٤١٩).

٤ ـ الكُبار ـ وهو ما سماه ابن جني: الاشتقاق الكبير أو الأكبر ـ: وهو: أن تأخذ أصلاً من الأصول الثلاثة، فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحداً تجتمع التراكيب الستة وما يتصرف من كل واحد عليه. ويضرب مثلاً لذلك بأصول: «ك ل م» وتقاليبها: «ك م ل» و«م ك ل» و«م ل ك» و«ل ك م» و«ل م ك». فهذه الصور الست تدل على معنى واحد مشترك، وهو القوة والشدة، مهما اختلف مظهر التفسير الذي يقوم به جماعة اللغويين.

٥ ـ الكُبَّار ـ بتشديد الباء ـ: وهو المعروف عند النحويين بـ«**النحت**»، كـ: «الدمعزة» من «دام عزك» و«الطلبقة» من «أطال الله بقاءك».

٢ ـ القياس لا يجري على جميع مفردات اللغة:

كان أهل اللغة يتهيبون من إجراء هذا القياس على جميع المفردات والمواد اللغوية، وبعضهم يعجبه السماع الصحيح على ذلك القياس المبني على الحدس والظن، مثل أبي منصور الأزهري فهو يقول في كتابه «**تهذيب اللغة**» (١٣/ ٢٧) (وسط): «كلام العرب يدوّن في الصحف من حيث يصح، إما أن يؤخذ عن إمام ثقة عرف كلام العرب وشاهدهم، أو يُتلقى عن مؤدٍّ ثقة يروي عن الثقات المقبولين، فأما عبارات من لا معرفة له ولا مشاهدة فإنه يفسد الكلام ويزيله عن صيغته»، وقال أيضاً في (٢/ ٢٣٦) (عبد): «السماع في اللغات أولى بنا من القول بالحدس والظن، وابتداع قياسات لا تستمر ولا تطرد». ولكنه رحمه الله يعترف بوجود قياس في لغة العرب، فيقول في مادة «قطع» من «**التهذيب**» (١/ ١٩٦): «قلت: وكل ما في هذا الباب من هذه الألفاظ واختلاف معانيها فالأصل واحد، والمعاني متقاربة، وإن اختلفت الألفاظ، وكلام العرب آخذ بعضه برقاب بعض، وهذا يدلك على أن لسان العرب أوسع الألسنة نطقاً وكلاماً».

وها هو ابن دريد (ت ٣٢١هـ) لما صنف كتابه «**الاشتقاق**» وخاض هذا المسلك صرح في مقدمة كتابه (١/ ٣) أنه لم يتعد «ذلك إلى اشتقاق أسماء صنوف النامي من نبات الأرض: نجمها وشجرها وأعشابها. ولا إلى الجماد من صخرها ومدَرها، وحزنها وسهلها، لأنا إن رُمْنا ذلك احتجنا إلى اشتقاق الأصول التي نشتق منها، وهذا ما لا نهاية له».

٤ ـ منهج ابن فارس في إجراء القياس على مفردات اللغة:

علمنا مما سبق أن أهل اللغة ينكرون اطراد هذا القياس على جميع المفردات وهذا الذي لا يقول به ابن فارس نفسه، بل صرح في كتابه «**الصاحبي**» ص (٦٧) أنه لا يجوز إنشاء قياس لم يقس عليه العرب وقال: «لأن في ذلك فساد اللغة وبطلان حقائقها. ونكتة الباب: أن اللغة لا تؤخذ قياساً نقيسه الآن».

ولهذا فإننا نجد ابن فارس في كتابه «**المقاييس**»[1] ينهج الدقة والأمانة.

فهو أمين لمذهبه، يديره في المواد التي يرى فيها القياس واضحاً له وللدارس معاً.

وينأى عن التكلف والتأول، مثال ذلك ما جاء في مادة: «دوى» واختلاف مفرداتها المتضاربة، فإنه أغفل القياس فيها وساقها سوقاً عابراً. لكنه في جمهور المواد يجد اليسر واطراد الاشتقاق.

ومعظم اللغويين حين يفسرون كثيراً من الألفاظ لا ينظرون إلى تلك الأقدار المشتركة بينها من المعاني، بل يفسرون الكلمات أقرب تفسير، وأوجزه، ولا يحاولون إيجاد العلاقة بين المتماثلات إلا نادراً أو عرضاً، ولكن ابن فارس يسوق هذا المذهب في جمهور مواد اللغة مقتدراً بارعاً، فيربط بين معاني الألفاظ، ويمضي في ذلك قدماً، فإذا التوفيق حليفه.

ومع ذلك الفضل الواسع والنجاح الغني، لا نجد ابن فارس ذاهباً بنفسه في غرور، بل هو يحاول أبداً أن يشرك من سبقه من علماء اللغة في الفضل الذي هُدي إليه، انظر مثال ذلك في مواد: «خدع» و«خيل» و«خذف».

والكلام في الاشتقاق قديم، يرجع العهد به إلى زمان الأصمعي، وقطرب، وأبي الحسن الأخفش، وكلهم قد ألف في هذا الفن، ولكن ابن دريد بدأ النجاح الكبير لهذه الفكرة في كتابه «**الاشتقاق**»، وثناه ابن فارس بتأليف «**المقاييس**».

فنجاح فكرة الاشتقاق في نطاقها الواسع قد ظفر به في العربية هذان العالمان،

---

(١) انظر «من التراث اللغوي: معجم مقاييس اللغة» للأستاذ عبد السلام هارون، «**مجلة مجمع اللغة العربية**» مصر (١٥/١٠١ ـ ١٠٦).

وإن كان لابن دريد فضل الإيحاء والسبق، فإن لابن فارس فضل القوة البارزة والاقتدار العارم.

٥ ـ «مقاييس اللغة» و«مجمل اللغة» أيهما أقدم تأليفاً:

خالف الأستاذ زهير سلطان في مقدمته لكتاب «**المجمل**»[١] لابن فارس رأي الاستاذ عبد السلام هارون حيث أكد الأخير أن ابن فارس صنف «**المقاييس**» في أواخر حياته، وأن «**مجمل اللغة**» أقدم منه في التأليف فقال (لا يساورني الريب أن «**المقاييس**» من آخر مؤلفات ابن فارس، فإن هذا النضج اللغوي الذي يتجلى فيه من دلائل ذلك، كما أن خمول ذكر هذا الكتاب بين العلماء والمؤلفين من أدلة ذلك)[٢]..

وذكر سلطان أن الدكتور حسين نصار تابع في كتابه «**المعجم العربي نشأته وتطوره**» ص (٤٧٦) الأستاذ هارون في رأيه، ورد هذا سلطان بقوله: «لا يجوز الجزم بصحة رأي معين، خصوصاً أن الأستاذ هارون يعوزه الدليل النقلي». ثم خلُص إلى القول بأن ابن فارس قد ألف الكتابين في وقت واحد!! ثم أورد أدلته على ذلك بأمور:

أولها: أن المنهج في الكتابين واحد.

الثاني: الاضطراب في ترتيب بعض مواد الأبواب في الكتابين متشابه أيضاً.

الثالث: وحدة وقوع الخلل فيهما في مواضع متشابهة.

الرابع: التشابه الكبير في مفردات الكتابين.

الخامس: ـ وهو يعده كاف لإثبات رأيه ـ إكثار ابن فارس من الشواهد الشعرية في «**المقاييس**»، وحذف كثير منها في «**المجمل**».

هذا خلاصة ما قاله الأستاذ سلطان حول الكتابين، ثم قدم ملحقاً يوضح مواضع الاضطراب في ترتيب مواد الأبواب في الكتابين.

وإن الذي يقرأ ما كتبه الفاضلان (زهير سلطان وعبد السلام هارون) يجد أن ما كتبه الثاني أقوى دليلاً وأرجح وأقرب للصواب.

---

(١) «**المجمل**» (١/٤٩ ـ ٥٠).

(٢) انظر مقدمته لكتاب «**مقاييس اللغة**»: ص (٢١) من هذا الكتاب

ويمكن أن نسلم أنهما ألفا في وقت واحد لو أن الأخطاء كانت مطردة في التشابه من أول الكتابين إلى آخرهما، وأن القوة في أسلوب العرض والتنسيق واحدة، وأن القدرة على ذكر معاني المفردات وإرجاعها إلى أصولها من حيث الجزم بها أو التوقف أو الرد، واحدة أيضاً.

ولكن الحال أن «**المقاييس**» يفوق «**المجمل**» بدرجات عديدة، وأنه يوجد مفارقة كبيرة في قوة العرض وحسن الأسلوب، والنضج اللغوي والمعرفة الثاقبة عند المصنف في الكتابين.

ورغم أن العلماء نهلوا من كتاب «**المجمل**» ما فيه من فوائد نافعة إلا أنهم نقدوه وبينوا بعض عواره مع إجلالهم للكتاب وصاحبه، فها هو عبد القادر البغدادي (ت ١٠٩٣ هـ) ينقد في كتابه «**خزانة الأدب**» (٥/ ٢٣٦) ما جاء في «**المجمل**» (سلط)، ويصف في كتابه أيضاً[١] إحدى تعابير ابن فارس في مادة (حصل) بأنه ركيك. ويستدرك هذه الركاكة ابن فارس في كتابه «**المقاييس**» (٢/ ٦٨) فيعدلها.

وها هو الفيروزآبادي (ت ٨١٧هـ) يتتبع أوهام «**المجمل**» في ألف موضع[٢]. ولم نجد هذا الخلل الكبير في «**المقاييس**».

وأما الفقرة الخامسة من كلام الأستاذ سلطان وهو أن ابن فارس يكثر من الشواهد الشعرية في «**المقاييس**» ويحذف كثيراً منها في «**المجمل**».

فهذا لا يقوي ما ارتآه وإن كان عنده «**كاف لإثبات ذلك**». ويمكن أن يسلم له هذا لو أنه أثبت أن «**المقاييس**» أُلف أولاً ثم اختصره مصنفه بكتابه «**المجمل**» وهذا ما لا يقوله الأستاذ سلطان نفسه. ولكن الشأن أن ابن فارس أكثر من الشواهد الشعرية في «**المقاييس**» لاستدلاله على صحة القياس في المفردات، وهذا يحتاج إليه في هذا الكتاب لإثبات ما يريد تصويبه من أرجاع كل فرع إلى أصله، وكل صدر إلى مصدره. بخلاف كتاب «**المجمل**» فإن عنوانه يدل على مضمونه، بل يقول مؤلفه في مقدمته (١/ ٧٥): «أنشأت كتابي هذا بمختصر من الكلام قريب، . . . وسميته «**مجمل اللغة**» لأني

(١) «**خزانة الأدب**» (٣/ ٥٤).

(٢) «**إنباء الغمر**» لابن حجر (٧/ ١٦٠).

أجملت الكلام فيه إجمالاً، ولم أكثره بالشواهد والتصاريف، ولم يقل هذا في مقدمة «**المقاييس**».

٦ ـ حدوث الاضطراب في مفردات أبواب الكتابين[١]:

سبقت الإشارة إلى أنه حدث هذا في الكتابين «**المجمل**» و«**المقاييس**» وأن ذلك حاصل في الأول أكثر من الثاني. ولكن عذر ابن فارس في هذا الاضطراب أنه لم يشترط في مقدمة كتابيه ترتيب مفردات الأبواب، وغاية ما أراده أن يخالف طريقة الخليل في كتابه «**العين**»، وابن دريد في «**الجمهرة**». ولهذا يقول الأستاذ سلطان في مقدمة «**المجمل**» (١/ ٤٠): «لقد تمكن ابن فارس من تطبيق المنهج العام الذي رسمه لنفسه».

وعليه فإن ما جاء في «**المجمل**» من ترتيب تلك المفردات فإنما هو عناية منه في التصنيف والتنسيق دون أن يشترط على نفسه ذلك، ولما ألف ابن فارس كتابه «**المقاييس**» سار على المنوال ذاته وفيه زيادة عناية في ترتيب هذه المفردات ونَقص ذاك الاضطراب[٢].

٧ ـ عقيدة ابن فارس:

وفى العلامة عبد السلام هارون بترجمة ابن فارس رحمه الله، وأتى بما هو شيق مفيد وستأتي الترجمة لاحقاً إن شاء الله تعالى.

ولكن ثمة أمر ينبغي التطرق إليه قد أغفله الأستاذ الفاضل، وهو ما كان يذهب إليه ابن فارس في أمر الاعتقاد.

ولعل عذر الأستاذ الفاضل أنه اكتفى بما قرأ عن الرجل من ثناء أهل العلم من ذكر طيب، ومذهب صحيح (الشافعي ثم المالكي)، فعلم أن هذا هو نهجه في الاعتقاد. وتكاد تجمع المصادر المترجمة لابن فارس أنه كان على مذهب أهل السنة

---

(١) سنورد بعد هذه المقدمة ملحق يوضح الأبواب التي حدث الاضطراب في ترتيب موادها في الكتابين.

(٢) انظر ما سيأتي في مقدمة الأستاذ عبد السلام هارون رحمه الله حول النظام المتبع في كتابَيْ «**المجمل**» و«**المقاييس**».

محباً للحديث، فينقل الإمام الذهبي في «**السير**»[١] عن الحافظ سعد بن علي الزنجاني قوله: إن أبا الحسين «كان من رؤوس أهل السنة المجردين على مذهب أهل الحديث». ويقول عنه ابن الصلاح رحمه الله[٢]: «كان يناظر في الكلام وينصر مذهب أهل السنة» ويذكر عنه أبو القاسم عبد الكريم الرافعي في «**التدوين في أخبار قزوين**» (٢/ ٢١٥) أنه «كان له مجالس إملاء على رسم على أهل الحديث». وفي «**طبقات الشافعية**» أيضاً[٣] قال أبو زكريا ابن منده: إن أبا الحسين «كان كأبيه فقيهاً شافعياً، ثم انتقل بأخرة إلى مذهب مالك لا قالياً ولا عايباً، بل لسبب طريف عجيب». ولم يذكر السبب، وذكره أبو البركات ابن الأنباري في «**نزهة الألباء**» ص (٦٣٦) فإنه قال: «انتقل إلى مذهب مالك في آخر أمره، فسئل عن ذلك فقال: دخلتني الحمية لهذا الإمام المقبول على جميع الألسنة أن يخلو مثل هذا البلد ـ يعني الري ـ عن مذهبه، فعُمرت مشهد الانتساب إليه حتى يكمل لهذا البلد فخره» اهـ. ثم بدأ يناظر على ذلك وينصر هذا المذهب كما حكى عنه الرافعي في «**التدوين**» (٢/ ٢١٥).

وبعد سرد مقالات الأئمة في ترجمته نستخلص الأمور التالية:

١ ـ أنه من أهل السنة والجماعة.

٢ ـ وهو من رؤوس أعلامها.

٣ ـ وأنه من أهل الحديث.

٥ ـ ويعقد المجالس للحديث.

٦ ـ وقضى أكثر عمره مع الفقه الشافعي.

٧ ـ انتقل عن مذهب الشافعي لا عايب ولا قالٍ.

٨ ـ دخل في المذهب المالكي **حباً** له ولأجل سماع الثناء عليه، وهذا يدل على أنه:

١ ـ يجب أن يكون لأعلام السنة وأهلها شهرة وصيت وذكر حسن في البلاد.

---

(١) «**سير أعلام النبلاء**» (١٧/ ١٠٥).

(٢) «**طبقات الفقهاء الشافعية**» (٢/ ٦٥٧ ـ تهذيب النووي)

(٣) المصدر السابق.

٢ ـ وأن كمال فخار البلاد حبها لعلماء السنة والتتلمذ عليهم والنهل من معين علمهم الصافي من كدر الانحراف والغواية.

ولم يذكر أحد من أهل العلم في أبي الحسين بدعة تشينه أو انحرافاً يعيبه، و(إن القول ما قالت حذام).

٨ ـ مؤلفاته:

أورد الأستاذ هارون (٤٥) مؤلفاً لابن فارس. وأورد الأستاذ زهير سلطان في مقدمة «**المجمل**»[١] ٦٦ مؤلفاً، وزاد على ما ذكره هارون الكتب التالية:

١ ـ أبيات الاستشهاد.

٢ ـ الجوابات.

٣ ـ الحبير المُذْهَب.

٤ ـ ذو وذات.

٥ ـ رسالته إلى أبي عمرو ومحمد بن سعيد الكاتب.

٦ ـ رسالة إلى القاضي أبي بكر محمد بن إسماعيل.

٧ ـ رسالة في «ما» وأنواعها.

٨ ـ رسالة في المعاريض.

٩ ـ رسالة مختصة بالفرق بين الوعد والوعيد.

١٠ ـ شرح مختصر المزني.

١١ ـ الفرق بين الإنسان وغيره من الحيوان بين الخلْق والخُلُق.

١٢ ـ فضل الصلاة على النبي ﷺ.

١٣ ـ ما جاء في أخلاق المؤمنين.

١٤ ـ المحصل في النحو.

---

(١) «**المجمل**» (١/٢٢ ـ ٢٩).

١٥ ـ المدخل إلى علم النحت.

١٦ ـ المسائل الخمس.

١٧ ـ المعاش والكسب.

١٨ ـ الموازنة.

١٩ ـ الميرة.

٢٠ ـ يواقيت الحكم.

٢١ ـ جزءاً في السواك[1].

(١) انظر «**التدوين في أخبار قزوين**» (٢/٢١٧) لأبي قاسم الرافعي.